

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES



(معهد الدوحة)

www.dohainstitute.org

تقييم حالة

الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثيّة ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلاميّ

د. المولدي الأحمر

سلسلة (تقييم حالة)

الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثيّة

ومشاكل نجاح حزب النهضة الإسلاميّ

١مقدمة

٢الأحزاب التونسية لحظة انطلاق الثورة

٥الأحزاب ومعضلات جني ثمار الثورة

٥ أ- بن علي هرب، ما العمل؟

٧ ب- تحديات الانفجار الحزبيّ

٩ ت- السباق الانتخابيّ نحو المجلس التأسيسيّ

١٤ مشاكل الفوز الانتخابيّ في سياق سياسيّ ثوريّ تأسيسيّ

١٦ خاتمة

مقدمة

أنجز الشعب التونسي من خلال ثورته في الأشهر العشرة الماضية عدّة أهداف مهمّة، فقد أسقط دكتاتورية بيروقراطية أمنية عديدة نهفته وأفقده كرامته لسنوات طويلة، وأعاد صياغة قواه الاجتماعية-السياسية الداخلية واضعاً لها إطاراً جديداً (المجلس التأسيسي) ينظّم العلاقات في ما بينها ومع الشعب. وطرح أخيراً على نخبه الثقافية أسئلة أساسية -جديدة قديمة- تتعلق بالكيفية التي ستساعده على المواءمة بين هويته التاريخية الضاربة في القدم، التي ارتبطت أيضاً بنظم اقتصادية وعلاقات اجتماعية-سياسية وبنماذج ذهنية ثقافية حان وقت مراجعتها، وبين روح العصر الجديد الذي يلهج بالديمقراطية وبالحرية الشخصية، وبالقبول بالاختلاف البناء وبالحق في العيش الكريم، اعتماداً على نظم ومؤسسات يضعها الشعب بنفسه ولا يراجعها إلا بشروط ومتى أصبح ذلك ضرورياً. وخلال كلّ هذه المسيرة، تصارعت في البلاد قوى مختلفة وجرّت أحداثاً سياسية، بعضها اكتسى خطورة بالغة، تجاوزها الشعب التونسي في النهاية عبر إعادة منح الشرعية القانونية للنبذة السياسية الجديدة، التي ستتولّى مقاليد السلطة، عن طريق انتخابات ديمقراطية توفرت فيها الشفافية.

لكن الأسئلة التي يبحث المراقبون المحليون والدوليون عن إجابات لها الآن هي: كيف نفسّر أو نفهم نتائج الانتخابات التأسيسية التي جرت في تونس^(١)؟ لماذا مثلاً لم يفز أيّ حزب من ممثلي التيارات الحداثيّة (بمعنى التي تدعو إلى الفصل بين المعتقدات الدينية والسياسة) بالمرتبة الأولى في هذه الانتخابات، والحال أنّ الشعب التونسي معروف بانفتاحه الثقافيّ وحدائته الفكرية التي بدأها منذ منتصف القرن ١٩؟ ولماذا فاز "حزب النهضة" الإسلاميّ بأعلى نسبة من مقاعد المجلس التأسيسيّ، والحال أنّ قسماً مهماً من قيادته كان في الخارج أو في السجون، وأنّ الحزب لم يشارك - مثله مثل بقية الأحزاب الأخرى - في اندلاع الثورة أو في قيادتها، وما دلالات ذلك؟ وأين كان موقع أنصار "حزب التجمع الدستوريّ الديمقراطيّ" المُحلّ في هذه الانتخابات؟ وفي النهاية، ماذا يمكن لـ"حزب النهضة" أن يفعل بنجاحه الذي لم يزد سوى نحو ٢٠% من مجموع التونسيين الذين يحقّ لهم التصويت في الانتخابات، وهي نسبة لا تسمح له بأن يؤلّف بمفرده الحكومة الانتقالية (٤١% فقط من مقاعد التأسيسيّ) التي تسيّر المرحلة المقبلة ريثما تجري الانتخابات التشريعية؟

^١ انظر على سبيل المثال التحليل التي قدمتها جريدة "الفجر" الناطقة باسم "حزب النهضة"، عدد ٢٩، وجريدة "المغرب" المستقلة عدد ٥٤. انظر أيضاً: رشيد خشانة، "خريطة جديدة لتونس تمهد لأخرى في غضون سنة"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بتاريخ ٢٠١١/١١/١٥.

الأحزاب التونسية لحظة انطلاق الثورة

بالمعنى السوسيولوجي لكلمة "ثورة"، ليست هناك لحظة انطلاق لثورة تسبقها حالة "لا ثورة". ومن هذا المنظور نستطيع القول إنّ ما اصطلح على تسميته "الثورة التونسية" كان في مرحلته الأولى -أي قبل أن ينتقل الفعل الثوريّ إلى مرحلة تفكيك ركائز النظام موضوع الثورة- سيرورة معقّدة وتراكميّة -ولكن لا يقينية- من التفاعلات والأحداث، جرت وسط بيئة اجتماعيّة وثقافيّة مواتية لصياغة معنى ثوريّ لتلك الأحداث، دون أن يكون بمقدور أيّ طرف في المعارضة أن يرى بوضوح الأفق السياسيّ لتلك الأحداث، وأن يستعدّ له بالعمل بشكل حثيث وواع ومنظمّ لتحديد محتوى ذلك الأفق وسبل بلوغه^(٢).

ولكي نقدّر موقع القوى السياسيّة من الثورة قبل اندلاعها، وكذلك المسافة الذهنيّة والتنظيميّة التي كانت تفصل، قبل ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بين المعارضة التونسيّة -المعترف بها والسريّة على حدّ سواء- والطّاقات الثوريّة التي كانت تفرزها التحوّلات الاجتماعيّة في البلاد، نورد هنا تقييماً "للوضع الثوريّ" الذي كان سائداً في تونس في تلك الفترة من منظور أحد الشبّان الماركسيّين التونسيّين، بعد مرور خمسة أشهر على ١٤ كانون الثاني/يناير. ويقول الشّابّ: "إنّ المتابع لما حصل في تونس، يلحظ توقّف الواقع الثوريّ، وغياب الرّأس الثوريّ... فتوقّف الرّأس الثوريّ الذي تلتفّ حوله الجماهيرُ يعني وجودَ درجةٍ عاليةٍ من التّنظيم، قوامها: وضوحٌ في الأهداف، وتوزيعٌ دقيقٌ ومدروسٌ للمهامّ، وتجذّرٌ في مختلف الميادين والقطاعات، واختراقٌ لكلّ مؤسسات الدولة وأجهزتها بما في ذلك الجهاز الأمنيّ والعسكريّ. وهذا ما يؤدّي إلى دحر النظام القائم، وتحقيق الانتقال من مرحلةٍ إلى مرحلةٍ"^(٣).

إنّ التحديّ السياسيّ العمليّ والمعرفيّ الكبير الذي طرحته الثورة التونسية على المعارضة وعلى النظريّة الثوريّة التقليديّة عموماً، هو أنّها أثبتت أنه بالإمكان المرور إلى "حالة ثوريّة" دون أن يكون ذلك "مبرمجاً" من طرف أيّ قوّة منظّمة، وأنّ ثبات الثوار على مقاومة الرّدّ العنيف الذي واجهتهم به الدولة المستبدّة، قبل أن يتبلور الأفق الثوريّ للأحداث، لم يكن يحتاج بالضرورة إلى تنظيم أيديولوجيّ محكم وقيادة ميدانيّة راسخة

^٢ انظر بالنسبة إلى مشاكل بناء مفهوم الثورة: عزمي بشار، "في الثورة والقابلية للثورة"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١١، ٨/٢٢.

<http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=6a25f83f-63b9-4807-8834-791d4a793d90>

^٣ "تكتيكات الانتفاضة التونسية، ما العمل"، "الأفق الاشتراكي" الإلكترونيّة، الأحد ٠٦ آذار/مارس ٢٠١١، تحت توقيع: شاعر يساريّ شابّ من تونس.

ونشطة كما اعتقدت الأحزاب. لقد كان الكثير من قياديين "حزب النهضة" في السجن أو خارج البلاد وكان ناشطوه الميدانيون مراقبين أمنياً ومترددون غير واثقين عملياً مما كان يجري، وكان الماركسيون الراديكاليون في السجن أو مختفين وقليلي التأثير في عامة الناس، بينما كان الانخراط في أحزاب المعارضة المعترف بها، من غير الموالية للحكم، أمراً يثير الخوف ويبعد الناس عنها، إلا المثقفين المناضلين منهم الذين آمنوا بعمق بما كانوا يفعلونه. لقد اندلعت الثورة إذاً -وأعتقد أنّ هذه هي حال أغلب الثورات في بدايتها قبل أن تعقلنها وترتب أحداثها أدبياتها الرسمية اللاحقة- "دون سابق تخطيط وإضمار".

لا يعني هذا أنّه لم يكن هناك ناشطون سياسيون ونقابيون تلقفوا الأحداث وأعطوها في النهاية وجهة جديدة، لكن ما نريد قوله هو أنّ الشبان الذين فجّروا الأحداث الأولى للثورة التونسية، لم يشغلوا داخل شبكات وأطر تنظيمية سياسية جاهزة، تقف وراءها أحزاب المعارضة السرية والعلنية التي نراها اليوم تتصدر أحداث الانتخابات. بطبيعة الحال، هناك أسبابٌ عديدة تفسّر قصور المعارضة التونسية في البداية على الإدراك السريع لمغزى ما كان يجري أمامها، وعدم جاهزيتها في ذلك الوقت كي تساهم بقوة وحرفية في إنتاج الأحداث، وهو ما سنجد له صدى بعد ذلك في الكيفية التي سارت بها الانتخابات والنتائج التي أدت إليها. بيد أنّه بإمكاننا أن نشير إلى بعض تلك الأسباب وهي وإن كانت سياسية فإنّها ذات أبعاد سوسيو-أنثروبولوجية وأمنية غاية في الأهمية.

السبب الأول - في رأينا - للصعوبة التي واجهتها المعارضة في التقدير الإيجابي السريع للحالة الثورية التي كانت تتبلور أمامها، هو الخصائص السوسيوولوجية للفاعلين الأوائل في الأحداث: من هم؟ وما هي مطالبهم؟ وما هي آفاق حركتهم؟ لقد كان الأبطال الذين فجّروا الأحداث الأولى للثورة شبّاناً متعلّمين لكنهم عاطلون عن العمل، أو يعملون في قطاعات هشّة وبأجور زهيدة، كما أنّهم كانوا غير مؤطّرين سياسياً وتنظيمياً، ولم يرفعوا شعارات طبقية أو دينية أو أثنية ضيقة، ولم ترتبط حركتهم -كما وقع ذلك في الحوض المنجمي بقفصة وعلى الحدود الليبية في جنوب البلاد- بقضايا محلية واضحة، ولذلك فإنّ الظاهرة التي شكّلها كانت تستعصي على الفهم من وجهة النظر الماركسية والإسلامية، وحتّى من وجهة النظر الشعبوية التي تعمل بها الأحزاب التي لا راية أيديولوجية واضحة لها.

السبب الثاني - وهذا ربّما ينطبق على الإسلاميين أكثر من غيرهم - هو أنّ الهشاشة الظاهرية للقوى الشبابية التي فجّرت الثورة بدت لهم مخيفة من وجهين: الأول هو أنّ خصائصها السوسيوولوجية ربّما لا

تعطيها زخماً ونفساً طويلاً كي تستمرّ ويجري البناء عليها، وقد بدا أنّ ذلك ربّما سيسمح للنظام باسترضائها بفتات التنازلات، كما حاول في النهاية أن يفعل ولكن بشكلٍ متأخّر. ومن ثمّ ظهر لهذه القوى أنّ الانخراط فيما يجري ربّما يكون مغامرة غير محسوبة العواقب قد تكون من جنس ويلات ما ذاقه قياديّوها في بداية الثّمانينيّات والتّسعينيات. أمّا الوجه الثّاني المخيف، فهو أنّ عنفوان الانتفاضة وإصرار المتظاهرين على مواجهة الرّصاص فاجأ في حدّ ذاته قسمًا واسعًا من المعارضة، ممّا أدخل شيئًا من البلبلة والتّشويش على الأذهان، وبدأ البعض يهمس متسائلًا إن كانت الأحداث ستستغلّ لتنفيذ مكيّدة، مضمونها إمّا كشف الأعداء وبالتالي الوصول إليهم واجتثاثهم، وإمّا ترتيب توازنات داخل السّلطة تتعلّق بالانتخابات الرئاسيّة لسنة ٢٠١٤. وفي كلتا الحالتين بدا للحركات السريّة، ومنها حركة النّهضة، أنّ الوضع غير واضح ولا يسمح بالتحرك المكشوف والفاعل بشكلٍ سريع.

السّبب الآخر هو أنّ النظام الاستبداديّ القائم منذ ٢٣ عامًا قد أغلق كلّ المنافذ المؤدّية إلى ساحات النّشاط السياسيّ الجماهيريّ أمام جميع أحزاب المعارضة المستقلّة، محاربًا إيّاها بالمحاكمات المفتعلة وبتنشيط الانقسامات داخلها. وفي هذه الأثناء، كان سلوك المعارضة التي تدين له بالولاء يُسقط عنها كلّ شرعيّة في قيادة العمل السياسيّ المعارض. وما ترتّب عن ذلك هو أنّ الشّبّان الذين فجّروا الأحداث الأولى للثورة، كانوا في حلٍّ من مناكفات المعارضة التقليديّة الغارقة في الانقسامات، والمكوّنة من نخبة من المثقّفين والحقوقيين والفنّانين، وغيرهم ممّن يدورون في فلك مطالب حرّيّة الفكر والعمل السياسيّ، ولا يعانون من البطالة والتّهيمش والحرمان ودوس الكرامة^(٤).

لقد شرحنا في غير هذا المكان المعنى الاجتماعيّ العميق الذي أعطاه هؤلاء العاطلون عن العمل والمهمّشون الفقراء والمهانون لثورتهم عندما نعتوها بـ"ثورة الكرامة"، رافضين تسميتها "ثورة الياسمين"^(٥)، النّعت الذي أعطته لها بعض النّخب الحضريّة والأجنبيّة الغربيّة. كما بيّنا في مكان آخر^(٦) أيضًا أنّ غياب التّأطير الحزبيّ للثوار في بداية الأحداث لا يعني أنّ هؤلاء لم يستفيدوا من وسائل الاتّصال الحديثة في تنسيق نشاطهم، ومن انتشار بعض أحزاب المعارضة في الدواخل، أو أنّهم لم يستظلّوا بالنّقابات الجهويّة والمحليّة لمنظّمة الاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل، وذلك قبل أن تلتفّ حولهم العديد من الجمعيات الحقوقيّة والمهنيّة

^٤ صدرت عدّة كتب عن الثورة التونسية خلال الأشهر الماضية (انظر الببليوغرافيا في آخر الورقة).
^٥ المولدي الأحمر، "في معنى ثورة الكرامة"، في: في الثورة من منظور علم الاجتماع السياسيّ (تونس-ليبيا)، (تونس: مطبعة فاين آرت برنت، ٢٠١١)، ص ١٠١-١٢١.
^٦ المولدي الأحمر، "الطابع المدني والعمق الشعبي للثورة التونسية"، المرجع نفسه، ص ٣٣-٦٩.

المستقلة، وتساندهم في النهاية جميع الفئات الشعبية في البلاد. لكن ما أثرناه في الفقرات السابقة، بخصوص مواقع أحزاب المعارضة عند اندلاع الشرارات الأولى للثورة، ستكون له انعكاساته في ما بعد على مستوى إدارة التوجّه العامّ للأحداث، وفهم كلّ تيّار لمعاني مطالب الثّوار، وقراءته لما يمكن أن ينجّر عن حلّ "التجمّع الدستوريّ الديمقراطيّ"، وستكون لذلك أيضا آثارٌ مهمّة في سير العملية الانتخابية برمّتها والنتائج التي ستفضي إليها.

الأحزاب ومعضلات جني ثمار الثورة

أ- بن علي هرب، ما العمل؟

من المفاجآت الأولى التي أربكت الأحزاب المعترف بها والنقابة العامة الوحيدة في البلاد، هروب الرّئيس بن علي -أو دفعه بشكل أو بآخر إلى ذلك- بطريقة لم تكن متوقّعة، وتركه فراغاً سياسياً ينبغي ملؤه حتّى لا تدخل البلاد في دوامةٍ من الصّراعات ربّما كان بعض الجيران (القذافي على سبيل المثال) ينتظرونها للتدخّل. وتساءلت المعارضة إن كان يصحّ أن تشارك في حكومة وحدة وطنية أو انتقالية مازال رأسها -الوزير الأوّل ورئيس الجمهورية- في يد التجمّع الدستوريّ الديمقراطيّ المتّهم بالاستبداد في الحكم وبالفساد السياسيّ. وفي الواقع، كان لتحديد الموقف العمليّ من هذه المسألة من طرف الأحزاب أثر أوليّ بالغ في إعادة تموقعها داخل المسار الذي اتّخذته الثّورة.

وفي هذا المعنى، يمكننا أن نلاحظ أنّ القراءة التي قدّمها "الحزب الديمقراطيّ التقدّميّ"، وحزب "التّجديد" الوريث التاريخيّ للحزب الشّيعيّ التّونسيّ، كانت متطابقة إلى حدّ ما، وهي تقوم على فكرة أنّ الواجب السياسيّ نحو البلاد هو إنجاح عملية المرور إلى مرحلة البناء الديمقراطيّ، عبر المشاركة في حكومة وحدة وطنية تضمّ أيضا سياسيين خدموا مع بن علي شريطة أن تتوفّر فيهم "نظافة اليمين". وفي المقابل ارتبكت النقابة في أخذ موقف محدّد من هذه المسألة قبل أن تحسم أمرها في ذلك سلبيًا. ويبدو أنّ موقف النقابة العامة هو الذي دفع "حزب التكتّل" الذي يرأسه بن جعفر إلى عدم المشاركة في الحكومة، وقد التقى في ذلك مع "حزب العمّال الشّيعيّ التّونسيّ" وبعض اليساريين الآخرين الذين لم يشكّلوا حينها أحزابا بعد. أمّا "حزب النهضة" الإسلاميّ الذي لم يحصل حتّى ذلك الوقت على تأشيرته القانونية فإنّه لآزم الحذر، ورغم أنّه ساند

موقف بعض قواعده المتطرّفة المناهضة لمشاركة بقايا حزب الرّئيس المخلوع في الحكم أثناء أحداث القسبة واحد^(٧)، فإنّ أهمّ شيء قام به في ذلك الوقت هو الانصراف إلى إعادة ترتيب صفوفه الداخليّة وتنظيم قواعده وإعادة نشرها في كلّ مكان.

ماذا ترتّب عن ذلك؟ لقد أدّى الصّراع بين المعارضة عموماً وبقايا التجمّع الدستوريّ الديمقراطيّ في الحكم، وبين أحزاب المعارضة في حدّ ذاتها من أجل اكتساب مواقع أفضل في صنع وإدارة أحداث الثّورة، إلى إسقاط الحكومة التي شاركت فيها بعض أحزاب المعارضة مثل "الحزب الديمقراطيّ التقدّميّ" و"حزب التّجديد" عن طريق ما عُرف بـ "القسبة ٢"، ممّا اضطرّ هذين الحزبين إلى مغادرة تلك الحكومة التي انهارت باستقالة وزيرها الأوّل محمّد الغنوشي آخر من ترأّس حكومة بن علي. من أسقط تلك الحكومة؟ إنهم أنصار شباب الثّورة الذين قدموا من دواخل البلاد رغم أنّهم كانوا ضعيفي التّأثير السياسيّ^(٨)، و"حزب العمّال الشيوعيّ التونسيّ"، و"حزب النهضة" -خاصّة التّيّارات المتشدّدة داخله-، وبعض قواعد "الاتّحاد العامّ التونسيّ للشغل"، وبعض أنصار "حزب التكتّل"، وأنصار "حزب المؤتمّر من أجل الجمهوريّة" الذي اكتسب مزيداً من التّأثير بعد حضوره المثير الذي أوصله في النّهاية إلى المجلس التأسيسيّ كثاني قوّة سياسيّة في البلاد. وماذا كانت انعكاسات ذلك على مختلف الأحزاب؟ كانت تلك أوّل ضربة تلقّتها "الحزب الديمقراطيّ التقدّميّ"، فبسبب أنّ رئيسه التاريخيّ كان قد أبدى منذ أيّام الرّئيس المخلوع طموحه في الوصول إلى أعلى هرم في السّلطة -من خلال إصراره على الترشّح ضدّ هذا الأخير في انتخابات ٢٠٠٩-، قام منافسوه على الرّعاية وخصومه السياسيّون بتضخيم هذه الصّورة وقدّموا صاحبها إعلامياً كشخصية مستعدّة للتّصالح والتّعاون مع أعداء الشّعب للوصول إلى ذلك المنصب. وفي الوقت ذاته، خرج "حزب التّجديد" من تلك التّجربة بحصيلة مزدوجة: حصل رئيسه على شعبيّة عند قسم مهم من الجامعيّين^(٩)، لكن مشاركته في حكومة أغلبها من بقايا

^٧ القسبة ١: بعد هروب الرّئيس السابق زين العابدين بن علي من البلاد تولى رئيس وزرائه محمد الغنوشي الرّئاسة المؤقتة، ثم تركها لرئيس مجلس النواب وعاد إلى منصبه كرئيس للوزراء. لكن المعارضين للحكومة وللنظام برّمته سرعان ما احتلّوا ساحة مبنى الحكومة -القسبة- (في الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني/يناير) احتجاجاً على استمرار حكومة الرّئيس الهارب في السّلطة، ممّا فرض على هذه الأخيرة القيام بتنازلات انضمت بموجبها بعض الوزراء من المعارضة والمستقلّين إلى الحكومة في إطار انتقالي، وبذلك انفضّ الاعتصام. لكن بعد حوالي شهر من ذلك، عاد المحتجّون إلى الاعتصام بساحة الحكومة (القسبة ٢) متّهمين إياها بمواصلة سياسة النظام القديم والمحافظة على رموزه، ومتّهمين من انضمت إليها من المعارضة بالتواطؤ معها، وهو ما أدّى إلى انهيار حكومة الغنوشي وخروج المعارضة منها، وعودة الباجي قايد السبسي الوزير القديم لبورقيّة إلى السّاحة السياسيّة وزيراً أوّل.

^٨ هذه الملاحظات هي وليدة زيارات ميدانية متكرّرة لساحة القسبة أين كان المحتجّون يعتصمون، وقد استفدت في ذلك من قرب الكليّة التي أدرّس فيها من مكان الاعتصام.

^٩ خلال إدارته القصيرة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، قام أحمد إبراهيم باتخاذ بعض الإجراءات التي نالت استحسان الكثير من الجامعيّين.

النظام البائد لاقت استياء قسم من النخب اليسارية ومن النقابيين. وفي المقابل أعطت "القصة ٢" لمن فهمها بشكل مبكر زحماً من الأنصار الجدد.

ب- تحديات الانفجار الحزبي

بعد حلّ "التجمع الدستوري الديمقراطي" وسقوط حكومة الغنوشي؛ وبعدها آلت رئاسة الحكومة إلى الباجي قايد السبسي، الوزير القديم ليورقوية والوزير الذي غادر حكومة بن علي بعدما اقتنع بصعوبة العمل معه منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي؛ عاشت تونس ظاهرة انفجار حزبي هائلة لم يعرف لها التونسيون مثيلاً من قبل، فخلال أشهر قليلة فقط انتقل عدد الأحزاب في تونس من تسعة إلى أكثر من مئة حزب. ودون الخوض في ما إذا كان ذلك يعتبر ظاهرة سلبية أم دليلاً على حيوية المجتمع السياسي التونسي أو كان حتى مكيدة سياسية-أمنية، فإنّ هذه الظاهرة قد عقدت إلى حدّ كبير من وضع أحزاب المعارضة ذات الحضور التقليدي في البلاد، وخاصة منها أحزاب اليسار أو تلك المنضوية تحت راية التقدم والحداثة. ويرجع سبب ذلك إلى أنّ الذين شكّلوا تاريخياً المعارضة التونسية اليسارية والتقدمية كانوا دائماً في معظمهم من المثقفين الطلبة والمعلمين والأساتذة والفنانين والمحامين والقضاة وغيرهم من الفئات الوسطى التي تعمل في الإدارة وغيرها. أمّا "الجماهير الشعبية"، فقد كانت إمّا تحت مراقبة الحزب الحاكم في البلاد منذ الاستقلال، أو منضوية في أطر الاتحاد العام التونسي للشغل، أو مهمّشة ومنكفئة على ذاتها. وبما أنّ هذه المعارضة كانت ملاحقة ومضيّقاً عليها إلى أقصى الحدود، فإنّها ظلّت إلى حدّ كبير مقطوعة عن تلك الجماهير، مختزلة نشاطها في الدفاع الفكري المبدئي عن الحرية والديمقراطية. ومن ثمّ، فإنه بمجرد أن انقشعت غمامة الاستبداد تحوّلت كلّ حلقة نقاش فكري وكلّ شبكة صغيرة من العلاقات النضالية إلى نواة سياسية شبه مستقلة، غير مستعدة للذوبان في الأطر الحزبية الجاهزة، وتبحث لها عن موطئ قدم في الخريطة السياسية الجديدة من خلال تأسيس أحزاب مستقلة. وهكذا، فإنّ ما واجهته أحزاب المعارضة التقليدية في السياق السياسي الجديد، ليس فقط كيفية بناء الجسور مع الجماهير التي كانت مقطوعة عنها، وإنّما أيضاً كيفية التجذّر في الأرضية الفكرية التي كانت تعتقد أنّها تمثلها، بعد أن انفجرت إلى حلقات يقودها مثقفون هرموا لكنهم بقوا متشبّثين بحقهم في الحصول على منافع اعتبارية من الثورة التي جاءت جزئياً كثمرة لعملهم الطويل في مقاومة الاستبداد.

في مقابل ذلك، يمكننا أن نلاحظ أنّ التيارات الإسلامية لم تعان كثيرا من هذه الظاهرة، وهناك عدة أسباب تفسّر ذلك، نذكر في ما يلي ثلاثة من أهمّها: السبب الأوّل هو أنّ المرجعيّة العقائديّة العامّة للإسلاميين ساعدتهم إلى حدّ ما على تقادي التذرّر الأيديولوجي. وهذا لا يعني أنه لا يوجد تعدّد داخل التيار الإسلاميّ أفضى في بعض الحالات حتّى إلى الانشقاق والدخول إلى الانتخابات بشكل مستقلّ⁽¹⁾، بل إنّ أحزابا جديدة تعمل تحت الرّاية الإسلاميّة لم يعرف التونسيون لها تجدّرا سابقا في المجتمع، ظهرت فجأة على مسرح الأحداث وخاضت الانتخابات بشكل مستقلّ⁽¹⁾، لكن ذلك لم يؤثر كثيرا في أداء "حزب النهضة" الذي ضمّ في صفوفه أغلب القيادات التاريخيّة البارزة في التيار الإسلاميّ. وقد أعطت هذه الخاصيّة حضورا رمزيًا كبيرا لهذا الحزب في السّاحة الإسلاميّة، شكّل حماية لقادته من حملات التشكيك، سواء المغرضة أو الصحيحة، التي عانى منها بعض رموز المعارضة الأخرى غير الإسلاميّة.

السبب الثاني الذي ساعد الإسلاميين على المحافظة على أدنى درجات الوحدة، هو -إضافة إلى خبرتهم التنظيمية- أنهم كانوا غير معيّنين في خطاباتهم بالبنية الأفقية للمجتمع التونسي، أي بتكوينه الطبقي: عمّال وفلاحون وبورجوازيون إلخ... أو فقراء وأغنياء، كما أنهم لم يتوجّهوا إلى التونسيين بصفتهم مواطنين من حقّهم الاختلاف في عقائدهم وأفكارهم وأساليب عيشهم، بل توجّهوا إليهم بصفتهم مؤمنين ينتمون إلى رابطة دينيّة واحدة هي الإسلام، دون اعتبار للطبقيّة الاجتماعية أو للاختلافات الثقافيّة التي تشقّهم؛ ومن ثمّ فإنّ خطابهم لم يستثن مبدئيًا أحدا. وهكذا، فإنهم اشتغلوا بالطريقة نفسها التي اشتغل بها الحزب الحرّ الدستوريّ في عهد الاستعمار، الذي قاد البلاد نحو الاستقلال اعتمادا على مقولة واحدة هي معاداة الاحتلال.

السبب الثالث، هو أنّ الإسلاميين نجحوا في البروز خلال الحملة الانتخابيّة كقوة سياسية تقترح على الشعب مرجعيّة ثقافيّة مختلفة عن مرجعية النّظام السياسيّ المنهار. ليس هنا مجال تقييم هذه المرجعية الثقافيّة، إن كانت مثلا تقدم -على الأقلّ كما يفهمها أصحابها- للشعب التونسي فرصة حقيقية للتقدم والرقيّ الثقافيّ والحضاريّ أم لا، لكن ما لا يجب أن يغيب عن الملاحظ المستقلّ هو أنّ من أسباب نجاح أيّ قوّة سياسية، عندما تشتغل في سياق ثوريّ، هو مدى تميّز وتجانس مرجعيّتها الثقافيّة مقارنة بما كان سائدا، وهذا شرط

¹ في هذا السياق ابتعد أحد المؤسسين الكبار لحزب النهضة -المحامي عبد الفتاح مورو- عن هذا الحزب وخاض الانتخابات بالتحالف مع قوى أخرى حديثة النشأة مثل: "الحركة الوطنية للعدالة والتنمية". ومن ناحية أخرى فضلّ تيار إسلامي يساري قديم أن يخوض الانتخابات باستقلال عن بقية الأحزاب الإسلاميّة تحت مظلة حزب جديد هو: "حزب الإصلاح والتنمية".

¹¹ شهدت السّاحة الإسلاميّة ظهور حزب جديد على السّاحة، قضى رئيسه وقتا طويلا في الولايات المتحدة الأمريكية، هو حزب التحالف الوطني للنماء والسلم الذي تقدم بالترشح إلى كل الدوائر بشكل مستقل.

توفّر للتّيّار الإسلاميّ في عمومّه، ولم يتوفّر بوضوح بالنسبة إلى منافسيهم في المعارضة اليساريّة والتقدميّة الحداثيّة. وكما سنرى، فإنه سيكون لذلك نتائج مهمّة على سير المعركة الانتخابية وعلى الكيفية التي تعامل بها كلّ طرف مع تركّة "التجمّع الدستوريّ الديمقراطيّ" المنحلّ.

ت- السّباق الانتخابيّ نحو المجلس التأسيسيّ: تركّة "التجمّع الدستوريّ الديمقراطيّ" ومعضلة المال السياسيّ

يحكى في تونس أنه على إثر حلّ "التجمع الدستوري الديمقراطي" التقى عبد الفتاح مورو أحد مؤسسي حزب النهضة المعتدلين مع راشد الغنوشي رئيس الحركة، وصادف في تلك الفترة أنّ الحزب المذكور كان قد تحصّل لتوّه على تأشيرته القانونيّة، وإثر اللقاء سئل عبد الفتاح مورو عمّا قاله لراشد الغنوشي خلال الحديث الذي دار بينهما فأجاب: "قلت له أنّ من أغلق باب كارفور (مركّب تجاريّ ضخم في الضاحية الشمالية الشرقية للعاصمة) أعطاك رخصة لفتح 'عطريّة' (محلّ صغير لبيع الموادّ الغذائيّة)". لم تُلَق هذه الكلمات على صمّ لا يسمعون، فبسرعة أدرك السياسيّون أنّ ما عناه الرجل السياسيّ المحنّك والمرح هو مستقبل التّركّة "البشريّة-الانتخابية" التي خلفها "التجمع الدستوري الديمقراطي" وراه بعد حلّه. والسؤال الأساسيّ الذي واجهته بعد ذلك كلّ الأحزاب النّشطة في السّاحة، هو: ما هو الموقف الذي يجب اتّخاذه إزاء هذا الجسم السياسيّ المتفكّك والذي احتفظت بعض أشلائه بجزء من الشّبكات الاجتماعيّة-السياسيّة التي كانت تربط بين أعضائه على طول الخريطة الاجتماعيّة التونسية عمودياً وأفقيّاً.

كانت بقايا التجمّع مغرية بالنسبة إلى الوسطيين الحداثيين من أمثال "الحزب الديمقراطيّ التقدمي" و"حزب التكتل" أكثر من غيرهم، والسبب في ذلك هو أنّ المشروع الاجتماعيّ الثقافيّ -وليس السياسيّ- الذي يسعى هذان الحزبان إلى تحقيقه لا يختلف كثيراً عن البرنامج البورقوبيّ القديم الذي واصله بن علي وحاول بناء شرعيّته الخاصّة على أساس الوفاء له (التعليم اللاتكيّ، حرّية المرأة، الإسلام التقدّمي..). لكن الأمر كان مختلفاً إلى حدّ ما بالنسبة إلى اليساريين -وخاصّة المتطرفين منهم- وكذلك بالنسبة إلى حزب النهضة وحليفها "المؤتمر الوطنيّ من أجل الجمهوريّة". فاليساريّون كانوا يرون أنّ الهدف من الثورة هو القضاء على نظام سياسيّ-اقتصاديّ طبقيّ مستبدّ سرق عرق الناس وأفقدهم كرامتهم، وممثّلو هذا النظام بالنسبة إليهم التجمّعيون الدستوريّون الذين ينبغي إبعادهم عن السّلطة وعدم السّماح لهم بالعودة إليها. وبالنسبة إلى

النهضويين كان التجمعيون يمثلون عموماً توجّهاً ثقافياً نخبويّاً مناقضاً لتوجّههم، لكن هذا التوجّه لا ينسحب في رأيهم على كلّ القاعدة التجمّعية التي من الممكن لهم استقطاب جزء مهمّ منها. ومن ناحية أخرى، يبدو أنّ التداخل الكبير الذي كان بين التجمّعيين والمؤسّسات الأمنية، جعل النهضويين حذرين من اختراقهم من طرف بقايا التجمّع، وهذا رغم أنّهم لم يعلنوا صراحة أنّهم يغلقون الباب أمام منتسبيه القدامى، والسبب وراء ذلك هو أنّهم أصبحوا مهتمّين بهذه القواعد الفقيرة المغلوبة على أمرها والتي فقدت أملها في "التجمّع" المحلّ. أمّا بالنسبة إلى "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" فإنّ موقفه من بقايا "التجمّع الدستوري الديمقراطي" -وهو يلتقي معه في عدد من النقاط الثقافية- أملاه "تكتيك" انتخابي أثبت نجاعته، وقد تمثّل هذا التكتيك في رفع شعارات تمزج بشكل فضفاض بين العروبة والإسلام والعدالة والحقّ في الحرّية والكرامة، مقابل اتّخاذ موقف حازم ضدّ بقايا "التجمّع الدستوري الديمقراطي" بعد أن حُمّل هو وزعيمه التاريخي كلّ مساوئ العهد السابق.

بطبيعة الحال، كان هناك دائماً شيء من الغموض متفشّ بين جميع الأحزاب في ما يخصّ الموقف من النخبة السياسية للتجمّع الدستوري الديمقراطي، ومن قاعدته الشعبية التي أصبحت هشّة منذ سنوات بفعل تخليّ هذا الحزب عن نهجه النضاليّ التاريخيّ التتمويّ. ولكن، إضافةً إلى هذه المسائل المعقّدة، ظهرت عقبة كأداء جديدة أمام أغلب الأحزاب المترشّحة للانتخابات، تتمثّل في تحديد موقفها من المشكلة التالية: هل يمكن لحزب ما، في سياق تنافسيّ ذي أفق انتخابي، أن يوسّع قاعدته الجماهيرية دون موارد مالية كافية؟ وهل يمكن فتح الباب أمام بقايا "التجمّع" دون التلطّخ الأخلاقيّ بتاريخه السياسيّ المشين؟

في الفترة التي قضتها الأحزاب وهي تتهيأ للانتخابات (شملت هذه المدة، بسبب تأجيل موعد هذه الانتخابات من تمّوز/ يوليو إلى تشرين الأوّل/ أكتوبر، الفترة ما بين شهري أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر ٢٠١١)، ظهر على الساحة نقاش حادّ حول علاقة المال بالسياسة، وما إذا كان من حقّ الأحزاب أن تلجأ إلى الخواصّ في تمويل حملاتها الانتخابية. وفي أثناء ذلك، زادت ظاهرة "الانفجار الحزبيّ" تعقيداً بسبب أنّ بقايا "التجمّع الدستوري الديمقراطي" بدأت تتشكّل بدورها من جديد في أحزاب صغيرة صارت في فترة وجيزة تُعدّ بالعشرات. ولئن عبّرت هذه الظاهرة عن مدى اتّساع الشبكات الاجتماعية لهذا الحزب المحلّ، فإنها أظهرت أيضاً مدى خطورة إمكانية عودته إلى المنافسة السياسية في وضع لم يجر فيه بعد تفكيك علاقته الوظيفية بالدولة.

في ما يخصّ المال، تشبّنت الأحزاب الصغيرة الجديدة أو اليسارية، تلك التي لم تراهن عليها الشرائح الاجتماعية العليا الممثّلة للقطاع الاقتصاديّ ولم تزوّدها بالمال، بمطلب الشفافية، وركّز بعضها في حملته

على فكرة ضرورة الفصل بين المال والسياسة. كان هذا موقف "حزب العمال الشيوعي التونسي" وحزب "الوطنيون الديمقراطيون" وأحزاب أخرى قريبة منهما وإلى حد ما، كما كان موقف "حزب المؤتمر الوطني من أجل الجمهورية" لأسباب تكتيكية. وفي المقابل، حاول كل من "حزب النهضة" و"الحزب الديمقراطي التقدمي" التقليل من أهمية هذا النقاش وتمييعه، بل وحاولا حتى تبرير حصولهما من جهات لم يكشف عنها بصراحة على هبات مالية في شكل مساعدات لوجستية أو غيرها. أما الأحزاب التي لم تحصل على موارد مهمة للقيام بحملتها الانتخابية، رغم حضورها البارز في الساحة، فقد حاولت تطيخ الحملة الانتخابية للخصوم من خلال التركيز على هذه النقطة، ولكن بشكل انتقائي إذ أنّ "حزب حركة التجديد" على سبيل المثال لم يركّز كثيرا في نقده لهذه المسألة على "الحزب الديمقراطي التقدمي"، وفعل "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" الشيء ذاته مع "حزب النهضة".

أما في ما يخص موضوع توسيع القاعدة الجماهيرية، فإن فكرة تقاطع المال والإشعاع الجماهيري التي اشتغلت بها بعض الأحزاب قد تسببت لهذه الأخيرة في مشاكل كبيرة، خاصة تلك الأحزاب التي قادتها لفترة طويلة نخب ثقافية حاربت النظام السابق بواسطة الأفكار أكثر من أي شيء آخر. وأهم هذه المشاكل على الإطلاق هو اضطرارها لخوض الحملة الانتخابية في الوقت ذاته الذي كانت تعيد فيه صياغة مبادئ عملها الحزبي وتعيد مراجعة الخصائص الميدانية لمواردها البشرية، وتحديدًا على المستوى المحلي. والمثال النموذجي للحزب الذي عانى من هذه المشكلة هو "الحزب الديمقراطي التقدمي"، إذ أنّه اضطرّ في عزّ الحملة الانتخابية إلى : الدفاع من جهة عن فكرة استهجنها التونسيون تقول بضرورة اعتماد الأحزاب السياسية على المال في صناعة إشعاعها بين الناخبين، وقد دافع الحزب عن هذه الفكرة في الوقت الذي كانت فيه "اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد" تأتي للناخبين كلّ يوم بأخبار سيئة عن ممارسات "التجمعيين" في هذا الميدان. ومن جهة أخرى، توجب على الحزب إدخال تغييرات مفاجئة على قوائم الانتخابية تتماشى مع هذا التوجّه، ممّا سمح بانضمام بعض من قواعد التجمعيين القدامى إلى تلك القوائم^(١٢). وفي كلتا الحالتين، أدت هذه العملية القسرية ببعض من قدامى المنتمين إلى الحزب إلى مغادرته بطرق درامية استغلّها الخصوم ضده.

^{١٢} في عدد من التجمعات السكانية الريفية، خاض بعض الذين التحقوا بـ"الحزب الديمقراطي التقدمي" من الذين انتموا سابقا إلى "حزب التجمع الدستوري الديمقراطي" الحملة الانتخابية بنفس الأسلوب الذي كان أعوان الرئيس المخلوع يتبعونه، ممّا نفر منهم الناخبين (ملاحظات ميدانية للكاتب).

لكن هذه الطريقة لم تكن هي الوحيدة التي جرّبتها الأحزاب في عملها من أجل توسيع قاعدة الأنصار. فـ"حزب التجديد"، على سبيل المثال، استفاد من عدم وجود زعامة تاريخية مهيمنة على رأسه لينخرط مع بعض الأحزاب الصغيرة الأخرى اليسارية في حلفٍ انتخابيٍّ مؤقتٍ أعطوه اسم "القطب الديمقراطيّ الحداثي". ويبدو أنّ هذا الحزب قد دفع ثمننا باهظاً لهذا الخيار الذي ترتّب عنه اختفاء اسمه الخاصّ من القوائم الانتخابية، في حين أنّ الأحزاب التي تحالف معها كانت ورقية ولم تقدّم له الإضافة المنتظرة. وفي ذلك الوقت، سلك "حزب المؤتمر من أجل الجمهورية" طريقاً أخرى أبعدته -ظاهرياً على الأقلّ- عن "المال السياسيّ"، وسمحت له بالتعريف بذاته كحزب قريب من "حزب النهضة" وبالانفتاح على كلّ من راهن على زعامة رئيسه في الحصول على نسبة محترمة من الأصوات. وقد أعطى هذا أكله، خاصّة على المستوى المحليّ في الدواخل، حيث يقدرّ الناس ذوو الأصول البدوية والقروية السياسيين البسطاء (في اللباس والكلام) وتُشغّل العلاقات الأولية الحياة العامّة.

كلّ الأحزاب التي عانت من المشاكل التي ذكرناها، لم تتحصّل على نتائج جيّدة في انتخابات التأسيسيّ. ولو لخصّنا الآن هذه المشاكل، لوجدنا أنّها تتمثّل في الآتي:

- البناء الداخليّ الذي ترتّب عنه أحيانا نزاع مفضوح حول الأحقية بالرّعاية.
- التدرّج التنظيميّ لقوى سياسيةٍ تلتقي عموماً في الأفكار والأهداف نفسها، ولكنّها لا تمتلك القدرة الذاتية والخبرة الكافية التي تؤهلّها للعمل بشكلٍ موحدٍ.
- الضعف المتأصّل في علاقات الكثير من هذه الأحزاب بالأوساط الشعبيّة والذي هو راجع إلى النخبويّة الثقافيّة لمؤسّسيها وقادتها.
- اضطرار بعض هذه الأحزاب إلى القيام بمحاولة إعادة تأهيل لذاتها وفق متطلّبات السياق الجديد أثناء الحملة الانتخابية بالذات.
- ضعف نشاط هذه الأحزاب خارجياً لتسويق برامجها على المستوى الدوليّ، وحتّى من حاول القيام بذلك اتّجه نحو فرنسا التي ارتكبت خطأ جسيماً في بداية الثورة بدفاعها عن الدكتاتورية.
- افتقار أغلبية هذه الأحزاب إلى الموارد الماليّة اللازمة لخوض غمار عمليّة السباق الانتخابيّ.

إنّ ما ميّز "حزب النهضة" عن منافسيه، هو أنه ربّما كان أقلّ من عانوا من هذه المشاكل. فعلى المستوى الخارجي، ضمّن هذا الحزب حتّى قبل اندلاع الثورة خليفا خليجيا سخيا ومؤثرا في الساحة العربية-الإسلامية، كما ضمن الرضى والمباركة-الحذرة في اعتقادنا- من طرف أكبر قوّة في العالم وهي الولايات المتّحدة الأميركية. أمّا على المستوى الداخلي، فإنّ منصب زعامة الحزب لم يكن موضوع نزاع علنيّ حادّ بين أعضائه، كما أنّ البناء الهرميّ المتماسك للحزب، ساعد قيادته في الأوقات الصّعبة على حسم الخيارات وعلى توزيع الأدوار بين أعضائه البارزين دون أن يؤدي ذلك إلى تصدّع داخليّ يهدّد وحدته^(١٣). وحتّى الأحزاب ذات المرجعيّة الدينيّة، والتي لم تتعاون تنظيميا مع هذا الحزب، امتنعت عن انتقاد قادته الذين وقعوا في الكثير من الأخطاء التواصليّة أثناء حملتهم الانتخابية. أمّا العنصر الأخير الذي صنع قوّة "حزب النهضة"، فهو أنه في حين كانت الأحزاب الأخرى تجاهد من أجل بناء صلات تواصل مع الجماهير؛ التي أصبحت بعد حلّ "التجمع الدستوري الديمقراطي" وانحسار قوّة وزارة الداخلية خارج كلّ مراقبة حزبيّة أو أمنيّة؛ كان المسجد والجامع بالنسبة إلى "حزب النهضة" أول آليّة عمل دعويّة جاهزة للاستعمال السياسيّ ريثما يتمّ الانتشار التنظيميّ للحزب. والمسجد كان في الأحياء الشعبيّة الملاذ الروحيّ للقراء، إلى المسجد كان يأتي الناس من جميع الأصناف.

هناك أخيرا عنصر غاية في الأهميّة، أعطى لـ"حزب النهضة" و"المؤتمر من أجل الجمهورية" السبق في الانتخابات - ولكن كلّ بصيغة مختلفة -، وهذا العنصر هو تخليّ الأحزاب ذات البرنامج الاجتماعيّ-الثقافيّ الحداثيّ عن الدّفاع عن هذا المشروع، وتردّدها في نقد المشروع المقابل لمنافسيهم في هذا الميدان. كان هذا خطأ فادحا، لأنّ نقادي الهوية تولّدت عنه نتيجتان كانتا في غير صالح الحداثيين: الأولى أنّ عدم الخوض في الموضوع ترك المجال واسعا كي يسود قول واحد للنهضويين مفاده أنّ الحداثيين ضدّ الدين وأنهم يعملون من أجل الانسلاخ عن الإسلام وعن العروبة. أمّا النتيجة الثانية فهي أنّ عدم خوض النقاش في هذه المواضيع رسّخ في أذهان الناس فكرة مفادها أنّ احتكار النهضويين الحديث في الشّأن الدينيّ وفي العروبة أمر "طبيعيّ"، وقد صوّت الكثير من المواطنين لحزب النهضة على هذه الخلفيّة. أمّا ما ربحه "حزب المؤتمر الوطني من أجل الجمهورية" من ذلك، فهو أنّ غياب النقاش الصّريح في موضوع الهوية، جعل هذا الحزب في منأى عن ضرورة توضيح موقفه من قضايا يبدو فيها الدّفاع عن موقف "حزب النهضة" غير

^{١٣} عندما ظهر أن بعض قياديّ الحزب المتشددين لا يحسنون التعامل مع وسائل الإعلام، وغير قادرين على حجب بنية تفكيرهم الحقيقيّة المغرقة في المحافظة عن المراقبين، أبدعتهم القيادة عن الواجهة الإعلامية دون أن يعترضوا على ذلك ودون أن تتخلّى هي عن ترشيحهم للانتخابات.

ممكن من طرف زعيم حزب قضى وقتاً طويلاً في خوض معركة ثقافية عنوانها الدفاع عن حقوق الإنسان وعن الحريات الفردية. وما ترتب عن ذلك، هو أنّ هذا الحزب ضمن بطريقة غير موضوعية مساعدة "حزب النهضة" له خلال سير العملية الانتخابية على حساب الآخرين.

مشاكل الفوز الانتخابي في سياق سياسي ثوري تأسيسي

خلال الشهور التي سبقت الانتخابات، كانت كل دراسات سبر الآراء ترجّح أن يكون "حزب النهضة" على رأس الفائزين فيها، وهو ما تحقق فعلاً^(١٤). لكن هذا النجاح لم يكن مريحاً للفائز الأول من عدّة نواحي. فالمشكل الأول الذي قد يكون نغص إلى حدّ ما على "حزب النهضة" نجاحه، وربما هذه هي أيضاً حال "حزب المؤتمر الوطني من أجل الجمهورية"، هو أنّ نسبة المصوّتين في البلاد لم تتجاوز ٥٤% من مجموع من يحقّ لهم التصويت، وهذا يعني أنّ هناك ٤٦% من المواطنين التونسيين ممن يحقّ لهم الاقتراع ظلّوا صامتين يراقبون سير العملية ونتائجها فحسب، وهي نسبة تدعو من اعتقدوا أنّهم نجحوا بفضل برامجهم الانتخابية إلى مراجعة حساباتهم وإعادة قراءة نتائج الاقتراع جيّداً وفق هذا المعطى. صحيح أنّ المشاركة في انتخابات الديمقراطيات العريقة لا تحقق دائماً نسباً أرفع ممّا حصل في تونس، لكن الأمر يبقى دائماً مدعاةً للتفكير والتدبّر من طرف جميع الأحزاب، خاصّة أنّها مقبلة على انتخابات جديدة بعد مدّة قصيرة من المفترض أن لا تتجاوز السنّة بكثير.

ونودّ هنا لفت الانتباه إلى أنّ الخوض في التحليل السياسي لنتائج الانتخابات تحليلاً إحصائياً قد يكون غير مفيد، إذ أنّ مثل هذا التحليل غالباً ما يخضع للأهداف والفرضيات السياسية التصارعية للمتنافسين، وليس هذا هو المكان الذي يقف فيه الباحث، وقد ازداد هذا الأمر تعقيداً بسبب خيار الاقتراع على القوائم الذي يجعل عدداً كبيراً من الأصوات دون قيمة عملية على مستوى التمثيل بالمقاعد دون أن يخسر دلالاته السياسية^(١٥). بيد أنّ هناك معطى إحصائياً مهماً يمكن أن يتوقّف عنده المحلّل والفاعل السياسي على حدّ سواء، وهو أنّ نسبة الذين صوتوا للفائز الأول - "حزب النهضة" - من مجموع من يحقّ لهم التصويت ضعيفة نسبياً (نحو ٢٠%).

^{١٤} للاطلاع على نتائج جميع هذه الدراسات راجع مجلة "بوليتيك" الإلكترونية على الرابط التالي:

<http://politik.webmanagercenter.com/Rubrique/autres-categories/sondages/>

^{١٥} اعتمدت الانتخابات مبدأ التصويت على القوائم واحتساب الكسور. بالنسبة إلى النتائج النهائية للانتخابات راجع التقرير النهائي للهيئة العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ ٢٠١١/١١/١٣.

لا نورد هذا الرقم للتشكيك في نجاح هذا الحزب في الانتخابات، فالعملية الديمقراطية تقتضي أن يمثل الجميع لقوانينها، وقد شرحنا أعلاه كيف أنّ هذا الحزب استحقّ سياسياً النجاح الذي أحرزه. لكن ما نودّ ملاحظته هنا، هو أنّ الانتخابات التونسية جاءت بعد سقوط دكتاتورية عاتية، ثار عليها الشعب لأنها سلبت الكثير من أبنائه حقهم في العيش الكريم، وحرمت الناس من الحرية، وخلطت بين القرابة والولاء السياسي والاقتصاد، وفرضت بالقوة قراءات دون أخرى لفهم العقيدة ولممارسة الشعائر الدينية. وهذا يعني أنّ البديل المنشود المفترض للدكتاتورية الزائلة هو نظام سياسي ديمقراطي قائم على مبادئ تمنع ذات التجربة من أن تتكرّر مرّة أخرى كما كان الشكل الذي ستأخذه. فإذا قرأنا نتائج الانتخابات في هذا الإطار الذهني-السياسي وعرفنا أنّ الحزب الأوّل الفائز فيها لم يحصل في الواقع على قبول عريض من طرف الناخبين، أدركنا أنه مازال أمام هذا الحزب -والأمر ذاته بالنسبة إلى بقية الأحزاب- عمل ثوري كبير كي يُلبّي فعلاً رغبات الشعب.

لكن مشاكل "حزب النهضة" مع نجاحه لا تقتصر على ذلك فحسب، فمن المفاجآت الكبيرة للانتخابات التونسية حصول "العريضة الشعبية"⁽¹⁶⁾، التي يرأسها الهاشمي الحامدي -أحد أوائل المنتمين إلى "حزب النهضة" ومقيم الآن في لندن حيث يملك قناة "المستقلة"-، على المرتبة الثالثة في قائمة الناجحين، بعد "حزب النهضة" و"المؤتمر من أجل الجمهورية". والمشكل في نجاح هذه "العريضة" هو أن لا أحد يعرف من تمثّل بالضبط، ولا من هو وراء نجاحها، ولا ماذا ستفعل بمقاعدها، وما إذا كان ممثلوها سيتصرفون في "المجلس التأسيسي" موحدّين تحت رايته أم كلّ حسب ما يراه. وما زاد هذا الأمر غموضاً، هو تهزّب أغلب المحلّلين من الذهاب بعيداً في البحث عن خفايا هذه الظاهرة وتفسيرها.

ليست لدينا معلومات موثوق بها تساعدنا على فكّ شفرة نجاح "العريضة" والبرهنة على ذلك، ولو أنّ بعض المؤشّرات الميدانية التي تسنّى لنا ملاحظتها بشكل مباشر في الأرياف تدفع نحو ترجيح فكرة التقاء المال والزبونية بالقرابة والشبكات التواصلية -الأممية التقليدية- للتجمّع الدستوري الديمقراطي. ولكن التساؤل الذي يهمنّا في شأن هذه النقطة، هو ما إذا كان بمقدور "حزب النهضة"، الذي يرنو إلى وضع أساس دستوري بعيد المدى للتوجّه الديني الذي يمثّله، أن يواجه أو أن يوظّف "العريضة" أو بعضها لمصلحته، وماذا سيكون ثمن ذلك سياسياً؟ وكما نلاحظ، فإنّ نجاح "العريضة" يمثّل مشكلاً مزعجاً لـ"حزب النهضة" داخل المجلس

¹⁶ "العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية" ليست حزبا بل "شارة اسمية" اجتمعت تحت رايته بشكل غامض العديد من القوائم لا يربط بينها خط أيديولوجي أو سياسي واضح، وقد ظهرت "العريضة" قبيل الانتخابات وبشكل مفاجئ، وقد اشتغلت أحيانا بالطرق التي تعمل بها الهيئات الأمنية.

التأسيسي: من يمثلون سياسياً؟ وما طبيعة علاقتهم بالأحزاب التي شكّلت معها "النهضة" الائتلاف الحكومي؟ وكيف سيصوّتون داخل المجلس؟ وخاصة في ما يهمّ البنود الإستراتيجية بالنسبة إليها.

المشكل الأخير الذي يواجهه هذا الحزب يأتي من الحلفاء (حزب المؤتمر وإلى حدّ ما حزب التكتّل). والمشكل الذي تواجهه "النهضة" مع حلفائها لا يتعلّق بتوزيع الثّمار السياسية للثّورة، بل بالاختلاف الأيديولوجي الذي يجعل هؤلاء الحلفاء على مسافة من برنامجها الاجتماعي-الثقافي-الديني. ويمكن لـ"حزب النهضة" أن يعاني من هذه المشكلة من وجهين: الأوّل هو أنه يمكن لعدم تعاون حلفائه معه على مستوى وضع المبادئ الأساسية لهذا البرنامج (كتابة الدّستور وبناء المؤسسات الجديدة وفق رؤية دينية) أن تجعله يفلت من يديه فرصة تحقيق ما كان يأمل أن يجنيه من اللحظة التاريخية التي شكّلها فوزه في الانتخابات، تلك اللحظة التي تحدّث عنها أمينه العامّ حمّادي الجبالي بكثير من الصّراحة العاطفية خلال اللقاء الجماهيري الذي ذكر فيه الخلافة السادسة وتحرير فلسطين وإشارات النّصر الرئانية. أمّا الثاني فهو أنّ مقاومة الحلفاء للبرنامج السياسي-الثقافي الغامض لـ"النهضة" يمكن أن يجعلهم قدوة للجماهير التي ظلّت صامتة، أو لقواعد الأحزاب التي لم تحقّق نجاحات كبيرة في الانتخابات (ومنها حتّى القواعد القديمة للتجمّع الدستوري الديمقراطيّ المحلّ)، وهذا ما قد يسمح لهم بتقليص فارق التمثيل بينهم وبين "حزب النهضة" أو أن يكونوا في مقدّمة الفائزين في الانتخابات التشريعية القادمة، أي بعد سنة أو أكثر بقليل.

خاتمة

على امتداد فقرات هذا التقييم، حاولنا قدر جهدنا أن نرصد مواقع الأحزاب السياسية التونسية الأكثر حضوراً في السّاحة قبل الانتخابات وأثناءها وبعدها. وخلال ذلك، أهملنا الحديث عن عشرات الأحزاب الجديدة التي ظهرت بعد الثّورة، ومنها أحزاب قومية ويسارية، وأحزاب ذات توجّه إسلامي، وأخرى وسطية أو نهضت من رماد "التجمّع الدستوري الديمقراطيّ المحلّ". إلا أنّ المجال وإن لم يتسع هنا للبحث في تفاصيل وضعها، فإنّ هذا لا يعني ضعف أهميتها الإستراتيجية في الانتخابات المقبلة، وخاصة خلال السّنات المقبلة. فليس من المستبعد مثلاً أن يتخلّص جزء من بقايا "التجمّع الدستوري الديمقراطيّ" من أدران المرض التي أودعها فيه حكم لم يعتمد على السياسة في سياسة البلاد، فينهض من جديد وقد تعلّم الدّرس. وليس من المستبعد أيضاً أن يلتقي من يعتبرون أنفسهم شرفاء من بقايا هذا الحزب، مع الجيل الجديد من بقايا الدّستوريين البورقيبيين

القدامى، ليشكّلوا قوّة سياسيّة جديدة قد تلتقي في نهجها الاجتماعي-الثقافيّ مع أحزاب حدائيّة أخرى ستجد نفسها في المعارضة. كما أنّه ليس من المستبعد أن تتطوّر القوى الحدائيّة الكامنة داخل النّيار الإسلاميّ في مجمله، لتتجاوز توجّهها السّلفيّ وتقدّم للعالم مضموناً جديداً وحديداً للثقافة الإسلاميّة تسير به الرّكبان شرقاً وغرباً. إنّ ما نستنتجه من كلّ هذا، هو أنّ ما سيقدّمه لنا هذا المخبر العربيّ الأوّل للديمقراطيّة في قادم الشّهور والسّنين مازالت ملامحه لم تتّضح بعد.

بيبليوغرافيا مختصرة حول الثورة التونسية

باللغة العربية

- الخويلدي. زهير، الثورة العربية وإرادة الحياة، مقارنة فلسفية، (تونس الدار التونسية للكتاب، ٢٠١١).
- المازقي. صالح، ثورة الكرامة، (تونس، الدار المتوسطية للنشر، ٢٠١١).
- المنصر. عدنان، موسم الهجرة إلى الكرامة، (تونس، المغاربية لطباعة وإشهار الكتب، ٢٠١١).
- المرزوقي. منصف، إنها الثورة يا مولاي، (تونس، الدار المتوسطية للنشر ٢٠١١).
- الأحمر. المولدي، في الثورة، من منظور علم الاجتماع السياسي، (تونس، مطبعة فاين آرت برنت، ٢٠١١).

باللغات الأجنبية

- Ben Slama. Fethi, *Soudain la révolution, Géo-psychanalyse d'un soulèvement*, (Paris : Éditions Denoël, 2011).
- Cherni. Amor, *La révolution Tunisienne, s'emparer de l'histoire* (Beyrouth : Presses de Dar Albouraq, 2011).
- Karray. Lamya, *Révolution...et après. La Tunisie face à son avenir*, (Tunis : 2011).
- Lynch. Marc and others (Edited by), "Revolution in the Arab World", Washington, *Foreign Policy*, 2011
- Meddeb. Abdelwahab, *Printemps de Tunis, la métamorphose de l'histoire*, (Paris : Edition Albin Michel, 2011).
- Mouvements*, N°66, «Printemps arabes, comprendre les révolutions en marche», numéro spécial, Juillet 2011.
- Remili. Boujemaa, *Quand le peuple réussit*, (Tunis : Nirvana, 2011).